



ضوابط منهجية للاستدلال بالسنة النبوية

أ. د. محمد بن عبد الله القناص

ص. ب ٧٣٥٩ الرمز البريدي ٥٢٣٨٤ بريده

المملكة العربية السعودية

هاتف وناسوخ +٩٦٦ ١٦ ٣٢٦١٢٢٢

هاتف نقال +٩٦٦ ٥٥٣٢٦١٢٢٢

البريد الإلكتروني centeradwen@gmail.com

الموقع الإلكتروني tadween.sa



فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات.....	٣
ملخص البحث.....	٥
المقدمة.....	٩
الضابط الأول: التأكد من ثبوت الحديث المستدل به والتحقق من ذلك، والحذر من الاستدلال بالأحاديث الموضوعية والمنكرة والواهية والضعيفة.....	٣١
الضابط الثاني: جمع روايات الحديث إذا تعددت والنظر فيها بشمولية.....	٨١
الضابط الثالث: مراعاة الألفاظ ودلالاتها على المعاني والأحكام.....	٥٢
الضابط الرابع: مراعاة دلالة السياق.....	٩٢
الضابط الخامس: مراعاة دلالات الأسماء الواردة في نصوص السنة.....	٧٣
الضابط السادس: النظرة الشمولية للنصوص وإعمالها دون أخذ بعض وترك الآخر.....	٩٣
الضابط السابع: توخي الدقة العلمية عند تنزيل النص وإسقاطه على الموضوع.....	٤٣
الضابط الثامن: القراءة المتأنية الفاحصة للموضوع الذي	

٤٦	يكتب فيه الباحث
الضابط التاسع: الاستحضار عند النظر في النصوص الحديثية	
٤٨	أنه لا تعارض بين النقل الصحيح والعقل الصريح
الضابط العاشر: الأخذ بفهم السلف الصالح للنصوص	
٤٩	الشرعية
٣٥	الضابط الحادي عشر: مراعاة أوصاف الأحاديث النبوية
٥٨	المراجع



ملخص البحث

يتضمن هذا البحث مقدمة واحد عشر ضابطا للاستدلال بالسنة والتعامل مع نصوصها المباركة ففي المقدمة إيضاح أصليين مهمين للاستدلال والتعامل مع نصوصها وهما:

أولاً: التأكد من ثبوت نصوص السنة عند الاستدلال بها.

والثاني: استقامة فهم النص حسب قواعد الاستدلال ومناهج الاستنباط وبيان أهمية استحضار ما سبق في الدراسات المعاصرة المتصلة بالسنة.

وأما الضوابط فكما يلي:

١- التأكيد على أهمية ثبوت النص الحديثي المستدل به، وبيان ما حصل من آثار سيئة في إهمال هذا الجانب ولا سيما الاستدلال بنصوص واهية ومنكرة لنظريات علمية في الإعجاز وغيره مع سياق أمثلة من واقع تلك الدراسات.

٢- إيضاح أهمية جمع الروايات للحديث الواحد وجمع أحاديث الباب للموضوع الذي يراد دراسته وتناوله بشمولية لما يترتب على الإخلال بذلك من قصور في الفهم، مع ضرب الأمثلة ولا سيما في بعض الدراسات المعاصرة.

٣- بيان أهمية مراعاة الألفاظ ودلالاتها على المعاني والأحكام، سواء كان باعتبار وضعها أو وضوحها وخفائها، أو كقيمتها، وإيضاح ما لهذا الضابط من أثر كبير في فهم نصوص السنة على الوجه المطلوب.

٤- التأكيد على أهمية مراعاة دلالة السياق، فهو يعين على فهم المراد، مع ضرب الأمثلة الموضحة لأهمية مراعاته وبيان ما يترتب على إهماله من خلل وقصور في فهم النص الحديثي، وضرب أمثلة لبعض الدراسات المعاصرة التي حصل فيها إخلال بهذا الضابط.

٥- التأكيد على مراعاة دلالات الأسماء العلمية المعتبرة، وهي الشرعية واللغوية والعرفية، وإيضاح ما يترتب على الخروج عليها من خلل وقصور في فهم نصوص السنة.

٦- إيضاح أهمية النظرة الشمولية للنصوص وإعمالها دون الأخذ ببعض وترك الآخر، والابتعاد عن النظرة الجزئية الخاطئة للنصوص والتي كانت من أسباب التفرق والاختلاف.

٧- توخي الدقة في تنزيل النصوص على الوقائع والإحداث، وهو فقه عظيم غائب في بعض الطروحات المعاصرة، وقد ذكرت أمثلة مهمة في هذا الجانب مع التأكيد

على مراعاة أحوال الأمة التي تمر بها ما بين قوة واستضعاف، وخطورة الإخلال بهذا الأمر بحيث لا يتم تنزيل نصوص القوة على أحوال الاستضعاف وكذلك العكس.

٨- بيان أهمية القراءة المتأنية الفاحصة للموضوع الذي يقوم الباحث بدراسته ولا سيما في المعارف والنظريات المعاصرة، حتى يحصل فهمها على الوجه الصحيح ومن ثم يكون الاستدلال لها من السنة مطابقاً فلا يقع خلل في ذلك أو إقحام للنص الحديثي في غير محله.

٩- توضيح أهمية التركيز على فهم الصحابة ومن بعدهم من السلف للنص الحديثي لاعتبارات كثيرة منها :

مشاهدتهم للتنزيل ومعايشتهم للوقائع، ولكون اللغة العربية وعاء للنصوص وهي لغتهم فالعربية طبيعتهم وسليقتهم.

١٠- بيان أنه لا تعارض بين العقل والنقل وأن النقل الصحيح موافق للعقل الصريح، وهذه قاعدة مهمة ترتب على الإخلال بها آثار سيئة في تاريخ الفكر الإسلامي.

١١- إيضاح أن العلماء أطلقوا أوصافاً على بعض الأحاديث مثل أحاديث الوعد والوعيد والصفات ونحو ذلك،

ولها تفسير وفهم معين ينبغي استحضاره، وكذلك اختلاف مقامات النبي ﷺ، فأصل في سنته التشريع فهو المبلغ عن رب العالمين وهو المفتي، والحاكم، والقاضي، فيراعى ذلك في الدرس الحديثي، وقد يفعل بعض الأمور بمقتضى الجبلة وعدم القصد ويوجد أحاديث يراعى في بعضها أنها مخصوصة بالأزمنة أو الأمكنة أو الأحوال مثل بعض الأحاديث الواردة في الطب واستحضار ذلك يعين على الفهم الصحيح للسنة النبوية .

والحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين .

أ.د. محمد بن عبد الله القناص

جامعة القصيم - بريدة

اللقائمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا
محمد وآله وصحبه أجمعين، وبعد:

فقد بين النبي ﷺ بألفاظ موجزة جامعة بليغة، ما يجب
علينا تجاه سنته - عليه الصلاة والسلام -، فقال: نضر الله امرأ
سمع منا شيئاً فبلغه كما سمعه فرب مبلغ أوعى من سامع^(١)،
ففي هذا التوجيه النبوي الكريم الإشارة إلى أمرين:

١ - العناية التامة بتبليغ السنة النبوية، ويكون هذا التبليغ
كما سمعه المبلغ حتى لا يقع فيما يبلغه المبلغ زيادة، أو
نقص، أو خطأ، أو تحريف ونحو ذلك.

وقد اتجهت جهود أئمة الحديث لتحقيق هذا الأمر،
فوضعوا شروطاً معينة لقبول الأحاديث، وأسسوا منهجاً
نقدياً متميزاً لدراسة المرويات الحديثية، وتمييز الصحيح
من غيره، ثم إنه عملوا على تطبيق هذه الشروط على أحاديث

(١) أخرجه الترمذي، ح ٢٦٥٩، وابن حبان كما في الموارد (٧٤)، وقال
الترمذي: حسن صحيح، وفي حديث جبير بن مطعم: «نضر الله عبداً سمع
مقالتي فحفظها ووعاها، وبلغها من لم يسمعها فرب حامل فقه لا فقه له،
ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، وأخرجه أحمد من طرق (٤١٥٧)،
(١٣٣٥)، (١٦٧٥٤).

كثيرة فأصبح لدينا أحاديث صحيحة لا يرتاب في صحتها، كما في جمهور أحاديث الصحيحين، وتلقيت بالقبول، فكأنك تسمعها من النبي ﷺ غضةً طريةً، وهذا من فضل الله وكرمه، وحفظه لدينه.

وقد وصف بعض الأئمة بعض الأحاديث التي جاءت من بعض الطرق التي وصفت بأنها أصح الأسانيد بقولهم: كأنك تسمعها من في رسول الله ﷺ، أو كأنك ترفع الستر وتنظر إلى رسول الله ﷺ وأصحابه بين يديه (١).

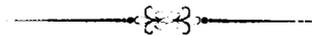
٢- وضح النبي ﷺ بقوله: (فَرُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ)، أهمية حسن الفهم لحديثه، وأن ملكة الفهم يتفاوت فيها الناس، وأن كلامه - عليه السلام - قد لا يفهم على الوجه المطلوب، والنبي ﷺ بهذا التوجيه يحث على العناية التامة بفهم سنته فهماً صحيحاً مطابقاً للمراد.

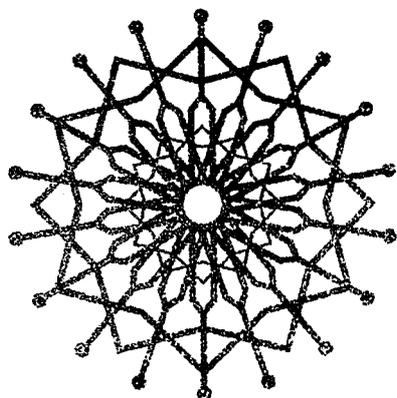
وقد بذل العلماء جهوداً كبيرة لبيان قواعد الاستنباط، ومنهج الاستدلال، وتفسير النصوص، فعلى المتفقه في سنته العناية التامة بمعرفة تمييز الصحيح من الضعيف والمحفوظ من الشاذ، والاجتهاد في فهم مراد النبي ﷺ على الوجه الصحيح.

(١) الجامع لأدب الراوي للخطيب (٢/١٢٣).

وهذا بعض الضوابط المنهجية للاستدلال بالسنة وحسن فهمها والتعامل معها، لعلها تسهم في تحقيق المطلوب لا سيما والساحة العلمية تشهد نهضة علمية مباركة تعنى بالسنة النبوية فتشير علومها وتنشر معارفها وكنوزها الكثيرة المتنوعة، ومن ذلك إبراز ما تضمنته السنة النبوية من تأصيل لعلوم ومعارف تربوية وتعليمية واجتماعية وإدارية واقتصادية وسياسية وطبيعية وقيم حضارية.

ومن أجل تسديد هذه المسيرة وترشيدها لا بد من استحضار ضوابط منهجية وعلمية حتى لا يحدث خلل وقصور في تنزيل نصوص السنة المباركة في غير محلها، أو إقحامها في غير موضعها، وسوف نذكر أبرز هذه الضوابط، وهي قواعد لعموم الاستدلال بالسنة، ويتأكد مراعاة هذه الضوابط في القضايا المعاصرة التي يستدل لها من السنة.





الضابط الأول:

التأكد من ثبوت الحديث المستدل به والتحقق من ذلك، والحذر من الاستدلال بالأحاديث الموضوعية والمنكرة والواهية والضعيفة.

وهذا الضابط في غاية الأهمية، وكم كان للاستدلال بمثل هذا الأحاديث من آثار سيئة في واقع الأمة وكانت سبباً في انتشار البدع والخرافات وأنواع من المخالفات والانحرافات العقديّة، والمفاهيم المجانبة للصواب والحق، ويؤكد عليه في الموضوعات المعاصرة؛ لأن بعض الطرح في هذه المجالات يتناوله غير متخصص في السنة النبوية، أو ربما غير متخصص في العلوم الشرعية، فقد يكون بعضهم من باب العاطفة والحماس يسارع في الاستدلال بنصوص لا تثبت من أجل موافقتها لنظريات علمية في الإعجاز العلمي، أو غيره من الموضوعات المعاصرة، ولعل من المفيد أن نذكر بعض الأمثلة:

١ - استدل بعض المؤلفين في الإعجاز في الحديث النبوي بحديث عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ أَرْبَعَ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ الْحَدِيدَ وَالنَّارَ وَالْمَاءَ

وَالْمِلْحَ»^(١)، وجعله دليلاً لنظرية علمية، وهذا الحديث من الأحاديث المكذوبة على النبي ﷺ، ولا تحل روايته إلا مع بيان وضعه، فكيف يستقيم الاستدلال به على إثبات الإعجاز العلمي^(٢).

٢- واستدل أيضاً بحديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: «مَا مِنْ عَامٍ بِأَقَلِّ مَطَرًا مِنْ عَامٍ»^(٣).

وبحديث عبد الله بن عباس رضي الله عنه قال: مَا مِنْ عَامٍ بِأَقَلِّ مَطَرًا مِنْ عَامٍ، وَلَكِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَصْرِفُهُ حَيْثُ يَشَاءُ، ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا هُنَالَهُ بَيْنَهُمْ لِيَذَكَّرُوا فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾^(٤).

وقد سارع الكاتب القدير في موضوع الإعجاز العلمي في السنة إلى إثبات نظرية علمية بنص موقوف، لا يثبت رفعه

(١) أخرجه الثعلبي ٢٤٧/٩، وذكره الديلمي ح(٦٥٦)، وفي إسناده سيف بن محمد كذبه أحمد، وابن معين، وأبو داود وغيرهم.

(٢) ينظر: الإعجاز العلمي للدكتور زغلول النجار ص٧٩، وينظر: ضوابط الاستدلال بالسنة على مسائل الإعجاز العلمي ص٤٥٦ ضمن مجلة جامعة الملك سعود العلوم التربوية والدراسات الإسلامية.

(٣) أخرجه ابن حبان ٤٦٢/٨، والعقيلي ٢٢٨/٣، ورجح وقفه وكذلك الحافظ ابن حجر رجع وقفه في اللسان ترجمه (٥٩٩).

(٤) البيهقي في الكبرى (٦٤٨٣) سورة الفرقان الآية (٥٠).

واعتبره دليلاً على الإعجاز العلمي في السنة ويفهم من كلامه،
وتقريره في مواضع أن تأييد النظريات العلمية المعاصرة
للأحاديث دليل على قبولها، وثبوتها، وهذا خلل منهجي؛ لأن
المرجع في تصحيح الأحاديث لعلماء الحديث المتخصصين،
ثم إن هذه النظريات قد تتبدل وتتغير كما هو معلوم^(١).

٣- واستدل بحديث: «لَا يَرْكَبُ الْبُحْرَ إِلَّا حَاجٌّ، أَوْ
مُعْتَمِرٌ، أَوْ غَازٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَإِنَّ تَحْتَ الْبُحْرِ نَارًا، وَتَحْتَ النَّارِ
بَحْرًا»^(٢).

وقد بسط الكاتب القول في بيان ما تضمنه هذا الحديث
من إعجاز علمي، وجعله مؤيداً لنظريات علمية حول هذا
الموضوع مع أن الحديث لا يثبت، ثم إنه يترتب على هذا
التصحيح للحديث الأخذ به كاملاً، وهو النهي عن ركوب
البحر لغير الأغراض الثلاثة الواردة فيه، ولا أحد يقول
بذلك^(٣).

(١) الإعجاز للنجار ص ٤٥، وينظر: ضوابط الاستدلال على مسائل
الإعجاز ص ٤٥٧.

(٢) أخرجه أبو داود، ح (٢٤٨٩)، والبيهقي ٤/ ٣٢٤، وإسناده ضعيف فيه
بشير بن مسلم الكندي قال البخاري لم يصح حديثه. وقال ابن حجر
مجهول. ميزان الاعتدال (١/ ٣٢٩).

(٣) ينظر: ضوابط الاستدلال ص (٤٥٨).

ونجد أمثلة أخرى عند من كتب في أحاديث الفتن والملاحم في الوقت الحاضر، حيث يقع الاستدلال بأحاديث منكورة وموضوعة مثل الاستدلال بأحاديث السفياي، وأحاديث الرايات السُّود وغير ذلك مما استدل به بعض المعاصرين، واعتمد فيها على كتاب الفتن لنعيم بن حماد وغيره وهي على كثرتها لم يثبت فيها أحاديث تقوم بها الحجة، ويحسن أن نفرق بين ما سبق، وبين ما يستدل به بعض أهل العلم من أحاديث فيها ضعف لكن يوجد ما يقويها ويعضدها من قواعد الشريعة وأصولها ولا يوجد ما يعارضها. قال الإمام أحمد: لست أخالف ما ضعف من الحديث إذا لم يكن في الباب ما يدفعه (١).

ثم إن هذا الضعيف يقرب من الحديث الحسن (٢) في الاصطلاح المتأخر الذي بلغ هذه المرتبة بالاعتضاد، كما أشار إلى ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية، وكذلك ما جاء عن بعض أهل العلم من التسامح في أحاديث فضائل الأعمال في روايتها، وإيرادها، أو عند بعضهم في العمل بها، وذلك وفق شروط معروفة ومن أبرزها أن تكون مندرجة تحت أصل عام،

(١) خصائص المسند ص ٢٧.

(٢) مجموع الفتاوى (١٨ / ٢٥).

ولا تستقل بتشريع أحكام، وألا يكون ضعفها شديداً، والا
يعتقد عند العمل بها ثبوتها لئلا ينسب إلى الرسول ﷺ ما لم
يقله، كما هو مفصل في مظانّه^(١).



(١) ينظر القول البديع للسخاوي (٢٥٥)، وتدريب الراوي (٢٩٩/١)،
مجموع الفتاوى (٦٦/١٨)، وقد بين شيخ الإسلام مراد العلماء من العمل
بالحديث الضعيف في الفضائل فقال «وإنما مرادهم بذلك: أن يكون العمل
مما قد ثبت أنه مما يحبه الله أو مما يكرهه الله بنص أو إجماع كتلاوة القرآن؛
والتسبيح والدعاء؛ والصدقة والعتق؛ والإحسان إلى الناس؛ وكراهة الكذب
والخيانة؛ ونحو ذلك فإذا روي حديث في فضل بعض الأعمال المستحبة
وثنائها وكراهة بعض الأعمال وعقابها: فمقادير الثواب والعقاب وأنواعه إذا
روي فيها حديث لا نعلم أنه موضوع جازت روايته والعمل به بمعنى: أن
النفس ترجو ذلك الثواب أو تخاف ذلك العقاب كرجل يعلم أن التجارة
تربح لكن بلغه أنها تربح ربها كثيرا فهذا إن صدق نفعه وإن كذب لم يضره».

الضابط الثاني:

جمع روايات الحديث إذا تعددت

والنظر فيها بشمولية

من المعلوم أن الحديث الواحد قد تتعدد رواياته،
والروايات يفسر بعضها بعضاً وقد يقتصر الباحث على رواية،
ويستدل بها على مسائل معينة دون النظر في الروايات الأخرى
التي يحصل بها تفسير المجمل أو تحديد المراد، فقد تتضمن
الروايات إذا جمعت ما يقتضي تقييد المطلق، أو تخصيص
العام، أو تفسير المجمل ونحو ذلك، ولذلك نلاحظ أن
من منهج الحافظ ابن حجر في شرحه لفتح الباري العناية
التامة بجمع روايات الحديث، والاستفادة من ذلك في شرح
الأحاديث.

وقد أكد الحافظ ابن حجر على أهمية جمع روايات
الحديث فقال: « المتعين على من يتكلم على الأحاديث
أن يجمع طرقها ثم يجمع ألفاظ المتون إذا صحت الطرق
ويشرحها على أنها حديث واحد فإن الحديث أولى ما يفسر
بالحديث^(١) ».

(١) فتح الباري (٦/٤٧٥).

وقال: أيضاً «وعجيب ممن يتكلم على الحديث فيرد ما ثبت صريحاً بالأمر المحتمل وما سبب ذلك إلا إثارة الراحة بترك تتبع طرق الحديث فإنها طريق توصل إلى الوقوف على المراد غالباً» (١).

وقد نبه الأئمة إلى أهمية جمع الطرق، ولهم في ذلك أقوال مشهورة فبجمع الطرق ومتون الحديث يحصل فهم الحديث فهما مستقيما ويعرف المحفوظ من غير المحفوظ والصحيح من المعلول .

يقول الإمام احمد: «الْحَدِيثُ إِذَا لَمْ تَجْمَعْ طُرُقَهُ لَمْ تَفْهَمْهُ، وَالْحَدِيثُ يُفَسِّرُ بَعْضُهُ بَعْضًا»

ويقول الإمام ابن معين «لَوْ لَمْ نَكْتُبِ الْحَدِيثَ مِنْ ثَلَاثِينَ وَجْهًا مَا عَقَلْنَاهُ».

وقال علي بن المديني «الْبَابُ إِذَا لَمْ تَجْمَعْ طُرُقَهُ لَمْ يَتَبَيَّنْ خَطْوُهُ» (٢)

(١) فتح الباري (١٢/٢٢٢).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي (٢/٢١٢). وهذه النصوص من هؤلاء الأئمة وان كانت تتجه إلى جمع الأسانيد وبيان ما فيها من الاختلاف وتعارض الوصل والإرسال والرفع ونحو بحيث تظهر العلل ويتضح المحفوظ من غيره، لكن لا يخفى ارتباط المتون بالأسانيد وكونها تابعة لها، فعند جمع الطرق يتضح ما هو محفوظ من المتون وما ليس بمحفوظ.

فهذه نصوص قيمة من هولاء الأئمة الكبار تدل على أهمية جمع طرق الحديث الواحد وما في معناه من الأحاديث الأخرى، حتى يكون سياق الحديث عند المتفقه تاما يدرك من خلال ذلك المراد من الحديث وفقهه على الوجه الصحيح.

ولالإمام الشافعي رحمه الله نص مهم في كتابه الرسالة يناسب ذكره هنا وقد تضمن أهمية الإحاطة التامة بالحديث برواياته ومعرفة سياقه وما فيه من أسباب ورود وملابسات وأحوال: حيث يقول:

ورسول الله عربي اللسان والدار، فقد يقول القول عاما يريد به العام، وعاما يريد به الخاص.

ويسأل عن الشيء فيجيب على قدر المسألة، ويؤدي عنه المخبر عنه الخبر متقصي، والخبر مختصرا، والخبر فيأتي ببعض معناه دون بعض.

ويحدث عنه الرجل الحديث قد أدرك جوابه، ولم يدرك المسألة فيدله على حقيقة الجواب، بمعرفته السبب الذي يخرج عليه الجواب.

ويُسْن في الشيء سنة، وفيما يخالفه أخرى، فلا يخلص بعض السامعين بين اختلاف الحالين اللتين سن فيهما، ويسن

سنة في نص معناه، فيحفظها حافظ، ويسن في معنى يخالفه في معنى ويجمعه في معنى، سنة غيرها، لاختلاف الحالين، فيحفظ غيره تلك السنة، فإذا أدى كل ما حفظ رآه بعض السامعين اختلافًا، وليس منه شيء مختلف.

ويسن بلفظ مخرجه عام جملة بتحريم شيء أو بتحليله، ويسن في غيره خلاف الجملة، فيستدل على أنه لم يرد بما حرم ما أحل، ولا بما أحل ما حرم.

ولكل هذا نظير فيما كتبنا من جمل أحكام الله.

ويسن السنة ثم ينسخها بسنته، ولم يدع أن يبين كلما نسخ من سنته بسنته، ولكن ربما ذهب على الذي سمع من رسول الله بعض علم الناسخ أو علم المنسوخ، فحفظ أحدهما دون الذي سمع من رسول الله الآخر، وليس يذهب ذلك على عامتهم، حتى لا يكون فيهم موجودا إذا طلب^(١).

ومن أمثلة الإخلال بهذا الضابط ما وقع فيه بعض من كتب في الإعجاز العلمي حيث استدل بما جاء في حديث جابر رضي الله عنه: أَطْفِئُوا الْمَصَابِيحَ بِاللَّيْلِ...^(٢)، على أنه إعجاز نبوي

(١) الرسالة للشافعي (١/٢١٣)، وينظر سجل بحوث مؤتمر النص الشرعي، (١/٥٢١).

(٢) أخرجه البخاري، ح ٦٢٩٦، ومسلم ح ٢٠٢٢.

يقي من التلوث الضوئي^(١).

ولم يلتفت الباحث إلى الروايات المقيمة لهذا الإطلاق وهي: «وَأَطْفِئُوا الْمَصَابِيحَ عِنْدَ الرَّقَادِ، فَإِنَّ الْفُؤَيْسِقَةَ رَبِّمَا اجْتَرَّتِ الْفَتِيلَةَ فَأَحْرَقَتْ أَهْلَ الْبَيْتِ»^(٢)...

وقد حمل شراح الأحاديث الروايات المطلقة على المقيدة، ويستفاد منها أن العلة هو الخوف من الفويسقة أن تحرق البيت، ثم إن المصابيح في عهده ﷺ كانت قليلة جداً ومحدودة، لا يحصل بها التلوث الضوئي المؤثر على البيئة الذي يقصد في المصطلحات العلمية.

ومن الأمثلة أيضاً أن بعض من كتب في الإعجاز العلمي حمل قول النبي ﷺ لعدي بن حاتم رضي الله عنه: «إِنَّكَ لَعَرِيضُ الْقَفَا»^(٣) على أنه يدل على مسألة علمية، وهي أن مركز الإبصار يقع في القفا من القشرة الدماغية، ولو أن الباحث استكمل الروايات في الحديث، لم يستدل بهذا القدر من الحديث على النظرية العلمية التي ذكرها، وذلك أن النبي ﷺ أراد أن يصحح ما فهمه عدي بن حاتم، حيث فهم من الخيط

(١) ينظر: ضوابط الاستدلال ص ٤٥٩.

(٢) أخرجه البخاري، (٣٣١٦).

(٣) البخاري (٤٥١٠).

الأبيض والأسود الوارد في الآية الكريمة أن السواد والبياض من جهة اللون هو عبارة عما يكون في الملابس ونحوها، حيث عمد إلى عقالين أبيض وأسود، وجعلهما تحت وساده فبين النبي ﷺ له أن المراد سواد الليل وبياض النهار^(١).

ومن الأمثلة أيضاً:

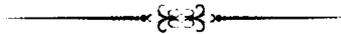
حديث رافع ابن خديج في النهي عن كراء الأرض فمن تتبع طرق ورواياته تبين له أن النهي ورد على سبب خاص وليس نهياً عاماً.

ففي حديث حنظلة بن قيس بيان لما أجمل في حديث رافع من إطلاق النهي عن كراء الأرض، وهذا نص حديث حنظلة قال: سألت رافع بن خديج عن كراء الأرض بالذهب والورق، فقال: «لَا بَأْسَ بِهِ، إِنَّمَا كَانَ النَّاسُ يُؤَاجِرُونَ عَلَيَّ عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْمَازِيَانَاتِ، وَأَقْبَالَ الْجَدَاوِلِ، وَأَشْيَاءَ مِنَ الزَّرْعِ، فَيَهْلِكُ هَذَا، وَيَسْلَمُ هَذَا، وَيَسْلَمُ هَذَا، وَيَهْلِكُ هَذَا، فَلَمْ يَكُنْ لِلنَّاسِ كِرَاءٌ إِلَّا هَذَا، فَلِذَلِكَ زَجَرَ عَنْهُ، فَأَمَّا شَيْءٌ مَعْلُومٌ مَضْمُونٌ، فَلَا بَأْسَ بِهِ»^(٢)

(١) ينظر: موقع الهيئة العالمية للإعجاز في القرآن والسنة وضوابط الاستدلال ص ٤٦١.

(٢) أخرجه مسلم (١٥٤٧). والمَازِيَانَات: جمع ماذيان وهي مسائل المياه =

قال ابن القيم: إن من تأمل حديث رافع وجمع طرقه، واعتبر بعضها ببعض، وحمل مجملها على مفسرها، ومطلقها على مقيدها عَلِمَ أن الذي نهى عنه النبي ﷺ، من ذلك أمر بينُ الفساد وهو المزارعة الظالمة الجائرة، فإنه قال كنا نكري الأرض على أن لنا هذه ولهم هذه فربما أخرجت هذه ولم تخرج هذه، وفي لفظ له كان الناس يؤاجرون على عهد رسول الله ﷺ بما على الماذيانات وأقبال الجداول وأشياء من الزرع. وقوله: «ولم يكن للناس كراء إلا هذا، فلذلك زجر عنه، وأما بشيء معلوم مضمون فلا بأس»، وهذا من أبين ما في حديث رافع وأصححه وما فيها من مجمل أو مطلق أو مختصر فيحمل على هذا المفسر المبين المتفق عليه لفظا وحكما^(١).



= التي يجتمع فيها ماء المسيل، وأقبال الجداول بفتح الهمزة أي أوائلها ورؤسها والجداول جمع جدول وهو النهر الصغير كالساقية.

(١) حاشية ابن القيم على أبي داود (٩/١٨٥).

الضابط الثالث:

مراعاة الألفاظ ودلالاتها على المعاني والأحكام.

لا شك أن الألفاظ والنصوص الشرعية تدل على المعاني والأحكام المستخرجة منها، والرابطة بين الألفاظ والنصوص وبين معانيها وأحكامها تسمى الدلالات.

وهذه الدلالات يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع:

(١) دلالة الألفاظ باعتبار وضعها لمعانيها وتشمل:
الأمر^(١) والنهي^(٢)، والعام^(٣)، والخاص^(٤)، والمطلق^(٥)،
والمقيد^(٦)، والمشارك^(٧).

(٢) دلالة الألفاظ باعتبار وضوحها وخفائها، واضح

(١) الأمر هو: طلب الفعل بالقول على وجه الاستعلاء.

(٢) النهي هو: طلب الترك بالقول ممن هو أعلى.

(٣) العام: اسم فاعل من العموم، بمعنى: الشمول والإحاطة. والعام في الاصطلاح: اللفظ المستغرق لجميع ما يصلح له).

(٤) الخاص: اسم فاعل من الخصوص ضد العموم. وفي الاصطلاح: ما دل على معين محصور.

(٥) المطلق: لغة: الخالي من القيد، واصطلاحاً: الدال على الحقيقة من غير وصف زائد عليها، وعرفه بعضهم بأنه ما دل على فرد شائع في جنسه.

(٦) المقيد: ما تناول معيناً أو موصوفاً بوصف زائد على حقيقة جنسه.

(٧) المشارك: هو اللفظ الواحد الذي يدل على معنيين مختلفين فأكثر.

الدلالة وهو النص^(١)، والظاهر^(٢)، وغير واضح الدلالة: هو
المجمل^(٣)، والمتشابه^(٤).

(٣) دلالة الألفاظ باعتبار كفيّتها، وتشمل: المنطوق^(٥)
والمفهوم^(٦)، سواء مفهوم الموافقة^(٧)، أو المخالفة^(٨)، ومفهوم

(١) النص: في اللغة: الكشف والظهور، وفي الاصطلاح: يطلق النص في
مقابلة الظاهر والمجمل، ويكون المقصود به: ما دل على معناه دلالة
لا تحتمل التأويل.

(٢) الظاهر: لغة: خلاف الباطن، وهو الواضح، يقال: ظهر الأمر إذا انكشف.
وفي الاصطلاح: ما احتمل معنيين هو في أحدهما أظهر.

(٣) المجمل: لغة: المبهم، اسم مفعول بمعنى الإبهام أو الضم، وفي
الاصطلاح: ما دلّ على أحد معنيين لا مزية لأحدهما على الآخر
بالنسبة إليه.

(٤) المتشابه: اسم لما انقطع رجاء معرفه المراد منه لمن اشتبه فيه.

(٥) المنطوق: هو المعنى المستفاد من صريح اللفظ.

(٦) المفهوم: هو المعنى اللازم للفظ ولم يصرح به فيه.

(٧) مفهوم الموافقة: إثبات مثل حكم المنطوق للمسكوت عنه الأولى منه
أو المساوي

مثاله ما ورد في القرآن من تحريم التأفيف للوالدين فالضرب ونحوه أولى
بالتحريم.

(٨) مفهوم المخالفة: إثبات نقيض حكم المنطوق للمسكوت عنه الأولى
منه أو المساوي.

مثاله ما ورد في الحديث من وجوب الصدقة في الماشية السائمة فمفهوم
المخالفة عدم وجوبه في المعلوفة.

المخالفة يدخل فيه: مفهوم الصفة^(١)، ومفهوم العدد^(٢) ومفهوم الغاية^(٣)... كما هو مبسوط في كتب أصول الفقه.

فالمستدل بالسنة عليه مراعاة تلك الدلالات عند استخراج الأحكام والمعاني من نصوص السنة وعدم الإخلال بها، ولو تأملت ما يقع من قصور وخلل في الاستدلال بالسنة لوجدته من الإخلال بمراعاة هذا الجانب، وقد ذكر الحافظ ابن القيم رحمه الله أن من المسالك المنحرفة في التعامل من النصوص رد المحكم^(٤) بالمتشابه من القران والسنة، فأوضح

(١) مفهوم الصفة: ويقصد بالصفة: ما هو أعم من النعت عند النحاة، فيشمل النعت، والحال، والجار والمجرور، والظرف، والتمييز.

وهو دلالة اللفظ الموصوف بصفة على ثبوت نقيض حكم المنطوق به للمسكوت عنه عند انتفاء تلك الصفة، مثاله: وجوب الزكاة في الغنم السائمة فاذا كانت الغنم معلوفة فلا زكاة فيها لأن صفة السوم ارتفعت.

(٢) مفهوم العدد: وهو ما يفهم من تخصيص العدد بالذكر. أو ما يفهم من تعليق الحكم على عدد مخصوص.

مثاله جلد الزاني مائة جلدة يفهم أنه لا يجلد بأكثر من ذلك ولا أقل.

(٣) مفهوم الغاية: وهو ما يفهم من مد الحكم إلى غاية بإحدى أدوات الغاية وهي: (إلى. حتى، اللام).

مثاله إباحة الأكل والشرب الى طلوع الفجر والمفهوم المخالف من ذلك منع الأكل والشرب عند طلوع الفجر وبعده.

(٤) المحكم: وهو ما ازداد قوة وأحكام المراد به عن احتمال النسخ والتبديل. ينظر في هذه التعريفات كتاب «أصول الفقه» د. عياض السلمي.

أن طريقة الصحابة والتابعين وأئمة الحديث عكس هذه الطريقة، وهي أنهم يردون المتشابه إلى المحكم، ويأخذون من المحكم ما يفسر لهم المتشابه، ويبين لهم فتفق دلالة مع دلالة المحكم وتوافق النصوص بعضها مع بعض، ويصدق بعضها بعضاً، فإنها كلها من عند الله، وتوسع -رحمه الله- في ضرب الأمثلة، ومن ذلك: رد الخوارج والمعتزلة النصوص الصريحة المحكمة غاية الأحكام في ثبوت الشفاعة للعصاة وخروجهم من النار بالمتشابه من قوله تعالى: ﴿فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ﴾، وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ مَنْ تَدْخِلُ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا﴾، ونحو ذلك، وكان بالإمكان اعتبار أحاديث الشفاعة مخصصة لهذه العمومات، وموضحة لما يقع من تشابه، وهذا يذكر المتفقه في السنة بأهمية معرفة مناهج الاستدلال والاستنباط التي هي تفسير للنصوص.

الضابط الرابع:

مراعاة دلالة السياق

يجب عند الاستدلال بالحديث النبوي مراعاة دلالة السياق، فهي تعيين على فهم مراد المتكلم، وتوضح مقصده، وتبين ما يحيط بالنص من ملابسات وظروف وأحوال يتضح من خلالها المعنى الذي يقصده المتكلم.

وقد عني العلماء ببيان أهمية هذه النوع من الدلالة فقد ربطوا معاني الآيات بأسباب نزولها، حتى قال شيخ الإسلام رحمه الله: العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب^(١).

ويقول الإمام ابن دقيق العيد: «فلإن السياق طريق إلى بيان المجملات، وتعيين المحتملات، وتنزيل الكلام على المقصود منه، وفهم ذلك قاعدة كبيرة، من قواعد أصول الفقه»^(٢).

وقال الإمام ابن القيم: «السياق يُرشد إلى تبين المجمل، وتعيين المحتمل، والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام، وتقييد المطلق، وتنوع الدلالة، وهذا من أعظم القرائن

(١) فتاوى ابن تيمية (٣٣٩/١٣).

(٢) إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (٢/٢١٦).

الدالة على مراد المتكلم، فمن أهمله غلط في نظره، وغالط في مناظرته، فانظر إلى قوله تعالى ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾^(١)، كيف تجد سياقه يدل على أنه الدليل الحقير.. هذه هي الدلالة السياقية تنظيراً وتطبيقاً ووضوحاً.. دلالة النصوص نوعان: حقيقية وإضافية، فالحقيقية تابعة لقصد المتكلم وإرادته وهذه الدلالة لا تختلف، والإضافية تابعة لفهم السامع وإدراكه وجودة فكره وقريحته وصفاء ذهنه ومعرفته بالألفاظ ومرتبته وهذه الدلالة تختلف اختلافاً متبايناً بحسب تباين السامعين في ذلك^(٢).

وأكد رحمه الله أن قصور المجتهد عن فهم الدلالة والسياق طريق إلى سوء الفهم والتأويل معاً وهو أمر في غاية الخطورة. يقول في ذلك: «فكم من حكم دلّ عليه النص ولم يفهموا دلالاته عليه وسبب هذا الخطأ حصرهم الدلالة في مجرد ظاهر اللفظ دون إيمائه وتنبيهه وإشارته وعُرفه عند المخاطبين»^(٣).

ويقول القرافي: «فالحكم الشرعي المستنبط رهين بطبيعة المقام الذي ورد فيه نص الحديث، ولهذا كان الاتفاق على

(١) سورة الدخان الآية (٤٩).

(٢) بدائع الفوائد، لابن القيم (٤/ ٨١٥).

(٣) إعلام الموقعين، لابن القيم (١/ ٢٥٥).

تحديد المقام سبيل الاتفاق على استنباط الحكم الشرعي»^(١).
ويقول ابن تيمية: «والحال حال المتكلم والمستمع لا بد
من اعتباره في جميع الكلام»^(٢).

ويقول الشاطبي في الموافقات «إن المساقات تختلف باختلاف الأحوال والأوقات والنوازل، وهذا معلوم في علم المعاني والبيان؛ فالذي يكون على بال من المستمع والمتفهم الالتفات إلى أول الكلام وآخره، بحسب القضية وما اقتضاه الحال فيها، لا ينظر في أولها دون آخرها، ولا في آخرها دون أولها، فإن القضية وإن اشتملت على جمل؛ فبعضها متعلق بالبعض، لأنها قضية واحدة نازلة في شيء واحد، فلا محيص للمتفهم عن رد آخر الكلام على أوله، وأوله على آخره، وإذا ذلك يحصل مقصود الشارع في فهم المكلف، فإن فرق النظر في أجزائه؛ فلا يتوصل به إلى مراده، فلا يصح الاقتصار في النظر على بعض أجزاء الكلام دون بعض»^(٣).

(١) القرافي، الفروق الفرق السادس والثلاثون ().

(٢) مجموع الفتاوى ٧ / ١١٤ .

(٣) الموافقات للشاطبي (٤ / ٢٦٦).

فلو تأملنا في حديث «ليس من البرِّ الصَّومُ في السَّفَر»^(١) واستحضرنا أن النبي ﷺ كان يصوم في السفر، ورخص في الصيام في السفر، فعند التأمل في الحديث نجد أنه ورد في سياق وحال من صام في السفر وشق عليه مشقة عظيمة، وخالف أمر النبي ﷺ بالإفطار، وقد وصف النبي ﷺ من فعل هذا بأنهم العصاة كما في حديث جابر رضي الله عنه^(٢).

ومن الأمثلة: حديث: «الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ، وَلِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ...»^(٣). قال الحافظ: «فإن قيل: الأصل تغاير الشرط والجزاء، فلا يقال مثلاً: من أطاع أطاع، وإنما يقال مثلاً: من أطاع نجاً، وقد وقع في هذا الحديث متحدين، فالجواب أن التغاير يقع تارة باللفظ وهو الأكثر، وتارة بالمعنى ويفهم ذلك من السياق»^(٤).

ومعنى كلام الحافظ أن سياق الحديث يفهم منه أن المقصود أن الهجرة إذا كانت خالصة لله تعالى فتقع مقبولة

(١) البخاري (٩١٤)، ومسلم (١١١٥).

(٢) مسلم (١١١٤).

(٣) أخرجه البخاري حديث (٥٤)، ومسلم حديث (١٩٠٧).

(٤) فتح الباري لابن حجر (١٦/١).

بخلاف ما إذا كانت لغير الله .

ومن الأمثلة: حديث عائشة، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا وَعِنْدَهَا امْرَأَةٌ، قَالَ: «مَنْ هَذِهِ؟» قَالَتْ: فُلَانَةٌ، تَذْكُرُ مِن صَلَاتِهَا، قَالَ: «مَهْ، عَلَيْكُمْ بِمَا تَطِيقُونَ، فَوَاللَّهِ لَا يَمَلُّ اللَّهُ حَتَّى تَمَلُّوا» وَكَانَ أَحَبَّ الدِّينِ إِلَيْهِ مَا دَامَ عَلَيْهِ صَاحِبُهُ. (١).

وقد اختلف في المراد بقوله: «مَهْ»، هل هو نهي لعائشة - رضي الله عنها - عن مدح المرأة؛ لأنها كانت حاضرة، أم أن النهي لأن العمل لا يُمدح بمثله.

قال ابن رجب: «ويحتمل - وهو الأظهر وعليه يدل سياق الحديث - أن النهي إنما هو لمدحها بعمل ليس بممدوح في الشرع» (٢).

ومن الأمثلة أيضاً: حديث «مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً».

وقد ورد بسياق مطول ضمن سبب فعن جرير بن عبد الله قال: خطبنا رسول الله ﷺ فحث على الصدقة، فأبطأ أناس حتى رئي في وجهه الغضب، ثم إن رجلاً من الأنصار

(١) أخرجه البخاري ح ٤٣.

(٢) فتح الباري لابن رجب ١/ ١٥٠.

جاء بصرة، فأعطاها، فتتابع الناس حتى رئي في وجه رسول الله ﷺ السرور، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً، فَلَهُ أَجْرُهَا، وَأَجْرُ مَنْ عَمَلَ بِهَا بَعْدَهُ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَجْرِهِمْ شَيْءٌ، وَمَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً سَيِّئَةً، كَانَ عَلَيْهِ وِزْرُهَا وَوِزْرُ مَنْ عَمَلَ بِهَا مِنْ بَعْدِهِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْءٌ» (١).

فسياق الحديث واضح الدلالة على أنه في حق من أرشد الناس إلى الخير، أو دلهم عليه، أو أصبح قدوة في الخير، لا ما فهمه بعض المتفقهة من جواز الإتيان بعبادات لم يفعلها النبي صلى الله عليه وأصحابه وإحداث ما لم يأذن به الله تعالى من العبادات التي لم تشرع وإحداث كيفيات وهيئات مبتدعة .

وقد يستدل بعض الباحثين المعاصرين بحديث معين يثبت نظرية علمية ويغفل دلالة السياق، فقد استدل بعضهم بحديث النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادُّهِمْ، وَتَرَاحُمِهِمْ، وَتَعَاطُفِهِمْ مَثَلُ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهْرِ وَالْحُمَى» (٢).

(١) رواه مسلم (١٠١٧).

(٢) أخرجه البخاري ص ٦٠١١، و مسلم ٢٥٨٦.

فقد ذكر أن النبي ﷺ أخبر بحقيقة علمية وهي أن الجسم البشري يتفاعل لدفع المخاطر عند إصابة أحد أعضائه، وأن تلك الحقيقة العلمية غير معلومة بزمانه، وهذا الاستدلال بعيد عن دلالة السياق، فالحديث ضرب مثلاً لوحدة الأمة وأخوتها، ومساعدة بعضهم لبعض بالجسم الواحد الذي إذا أصيب بعضه تأثر كله وشعر بالألم والمرض، فأين ذلك الفهم من واقع الحديث، والله أعلم^(١).

وقد يدل السياق على أن ما جاء في بعض الأحاديث أنه وقائع أعيان، أو أحوال لا عموم لها، فينتبه الدارس للسنة لهذا الأمر كما جاء في إرضاع الكبير، حيث ذهب أكثر العلماء أنه خاص، وأنها واقعة عين. وللحافظ ابن عبد البر ما يفيد مراعاة دلالة السياق، فلا يستدل بالحديث خارج سياقه. حيث يقول: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى»^(٢) كلام خرج على جواب السائل، كأنه قال له يا رسول الله كيف نصلي بالليل فقال مثنى مثنى وما خرج على جواب السائل فليس فيه دليل على ما عداه وهذا أصل عظيم من أصول الفقه.^(٣)

(١) ينظر: ضوابط الاستدلال ص ٤٦٨ ضمن مجلة جامعة الملك سعود.

(٢) البخاري (٤٧٢)، ومسلم (٧٤٩).

(٣) التمهيد (١٣/٢٤٥).

ومعنى كلام ابن عبد البر أن سياق الحديث في كيفية صلاة الليل، ولم يتطرق لموضوع العدد فلا يستدل به للعدد.

وتجدر الإشارة إلى تنوع السنة وتعدد أقسامها وقد حفظت وتم تدوينها وتصنيفها واستحضار ذلك التنوع يعين على الفهم، فمنها ما قاله النبي ﷺ، ابتداء من غير أسباب ودواع وهذا كثير في سنته فقد تضمنت سنته تشريعات كثيرة في جميع أمور الدين، ومنها ما كان لحدث وقع وأمر نزل وطراً فكان خطابه على وصف هذا الأمر، ومنها ما كان جواباً عن سؤال أو إشكال من أحد أصحابه أو الأعراب، ومنها ما كان قضاء وحكماً بين متخاصمين ومتنازعين فأبان الحكم وأقام العدل، ومنها ما كان سياسة وتنظيماً لشئون أمته ودولته ﷺ، ومنها ما كان سكوتاً وإقراراً لقول أو فعل قيل أو فعل بحضرتة، فأصبح مباحاً أو حكماً شرعياً بسكوته عليه ﷺ، وملاحظة هذا التنوع يعين على فهم المراد من حديث رسول الله ﷺ^(١).



(١) ينظر بحوث مؤتمر النص الشرعي (١ / ٤٩٥). وينظر كتاب مراعاة السياق واثره في فهم السنة النبوية، د. فاروق حمادة.

الضابط الخامس :

مراعاة دلالات الأسماء الواردة في نصوص السنة.

للأسماء الواردة في الكتاب والسنة حدود ودلالات وهي ثلاثة دلالات: شرعية، ولغوية، وعرفية... ولا بد في فهم ما ورد من كلمات وأسماء في ضوء هذه الدلالات فمنها ما يعرف مسماه وحده بالشرع؛ كاسم الصلاة والزكاة والصيام والحج، والإيمان والإسلام، والكفر والنفاق، ومنها ما يعرف حده باللغة؛ كالشمس والقمر، والسماء والأرض، والبر والبحر، ومنها ما يرجع فيه إلى العرف: كاسم القبض، والدرهم والدينار، ونفقة الزوجة، ونحو ذلك.^(١)

فيتعين على من يستدل بالسنة مراعاة ذلك وعدم الخروج عن هذا الضابط حتى لا يقع في الخطأ ومجانبة الصواب، فمن ذلك ما ذهب إليه بعض المعاصرين من أن المراد من الدجال الأعور هو الحضارة الغربية المادية، لأنها ذات شق واحد وهو الجانب المادي دون الجانب الروحي فهي بذلك عوراء.

ومن ذلك ما قاله بعضهم بعد إيراده جملة من الأحاديث الواردة في الدجال: «ويظهر لي أن الدجال من زعماء اليهود،

(١) ينظر: مجموع الفتاوى ١٩: ٢٣٥/٢٣٦.

وقد يكون من كبار علمائهم الكونيين، وهو يمثل عوج الضمير
اليهودي، وانقطاعه عن الله بل عداوته له»^(١).

فمثل هذا خروج عن الدلالة اللغوية والشرعية وإنكار
المغيبات التي جاءت الأخبار بإثباتها.



(١) السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث: ص ١٢٤.

الضابط السادس: النظرة الشمولية للنصوص

وأعمالها دون أخذ بعض وترك الآخر.

لعلّ من أهم ما يعين على فهم نصوص الكتاب والسنة هو النظرة الشمولية الواسعة للنصوص، والأخذ بها جميعاً وحسن فهمها، والجمع بينهما بحيث لا يكون تعارض ولا اختلاف.

والمتمامل في التفرق الذي حصل في الأمة يظهر له أن هذا المسلك من أبرز أسباب التفرق والاختلاف فعلى سبيل المثال:

- الخوارج: تمسكوا بنصوص الوعيد فقط، حتى نفوا الإيمان عن مرتكب الكبيرة، وأنكروا الشفاعة، وضيعوا رحمة الله الواسعة.

- والمرجئة تمسكوا بنصوص الوعد فقط، فقالوا: إن الإنسان مهما ارتكب من الكبائر دون الشرك فإن إيمانه كامل.

- والشيعية أخذوا بفضايا علي رضي الله عنه، وجحدوا فضائل أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم؛ حتى وصل الأمر ببعضهم إلى تأليه علي وتكفير الثلاثة،

والخوارج قالوا: إن علياً كافر.

- والمتكلمون يقولون: إن الإسلام دين العقل والفهم، وهذا حق، ولكنهم غلوا في تقدير قيمة العقل حتى حكموه في نصوص الوحي، وأنكروا الكرامات، والسحر، وعذاب القبر، والميزان والصراط، وما أشبهها من الغيبات؛ لأنها تخالف العقل - بزعمهم - على خلاف بينهم في بعض ذلك.

- والصوفية قابلوا المتكلمين بالعكس، فأنكروا قيمة العقل والفكر، وآمنوا بالخيالات والخرافات والأحلام، وسموها مكاشفات وكرامات وحقائق.

- والقدرية أخذوا بالنصوص التي تثبت مشيئة العبد وإرادته ومسئوليته عما يفعل - وهذا حق - ولكنهم أنكروا القدر، وما دل عليه من النصوص.

- وقابلتهم الجبرية بالعكس، فأثبتوا القدر، وغلوا في ذلك، حتى جعلوا الإنسان مجبوراً على كل ما يفعل، وأنكروا النصوص التي أخذ بها القدرية.

- والممثلة والمشبهة أخذوا من النصوص ما يدل على إثبات الصفات فقط، وتركوا ما يدل على أنها ليست

كصفات المخلقين.

- والمعطلة - نفاه الصفات - قبلوا النصوص الدالة على أن الله لا يماثله شيء من خلقه، وتركوا النصوص الدالة على إثبات الصفات، فأنكروا صفات الله تعالى بحجة التنزيه.
- ومثل ذلك من واقع الحياة الإسلامية:

أن طائفة من العلماء والقضاة توسعوا في متاع الحياة الدنيا، فقابلتهم طائفة من الزهاد والعباد حاربوا الحلال والطيبات. وفي مجال العلم اتجهت طائفة إلى النقل وحده، واشتغلوا بجمع المأثور، حتى جمعوا الضعاف والموضوعات والحكايات الباطلة.

وقابلتهم طائفة فاتجهت إلى الفهم والاستنباط وحده، فجهلوا كثيراً من الصحاح، أو ردوها.

وفي مجال الدعوة؛ قامت طائفة تدعو إلى الجهاد والقوة، وأخرى تدعو إلى الأخلاق والآداب، وثالثة إلى العلم والبحث مع إهمال بقية الجوانب، فوقع التنازع والخلاف.

هذا، ولو أن المسلمين تمسكوا بالكتاب كله، واقتدوا بما كان عليه الجيل الأول؛ من فهم كامل وتوازن شامل لما وقع هذا الخلاف أو كثير منه^(١).

(١) أصول الفرق والأديان، (١٣-١٥).

ولا يمنع أن تتنوع الاهتمامات على مستوى الأشخاص بحسب ملكاتهم، ومواهبهم، فيوجد من يعتني بالعلم ومن يعتني بالدعوة وهذا أمر طبيعي مع حسن فهم الإسلام، وإدراك شموليته، وتوازنه، فهذا لون وما ذكر سابقاً لون آخر.

ومن الأمثلة: التعامل مع أحاديث الفتن والملاحم، وأشراط الساعة، بمعزل عن الأحاديث الواردة في الجهاد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتبليغ الدين ونشر العلم والدعوة إلى الله، فتجد بعض المسلمين يستدل بأحاديث الفتن والملاحم، وأشراط الساعة على الاستسلام للواقع، وترك العمل للإسلام، والتوقف عن الدعوة إلى الله، وهذا فهم خاطئ ونظرة جزئية وغياب للنظر الكلي للنصوص.

يقول الشاطبي: مأخذ الأدلة عند الأئمة الراسخين إنما هو على أن تؤخذ الشريعة كالصورة الواحدة بحسب ما ثبت من كلياتها وجزئياتها المرتبة عليها، وعامها المرتب على خاصها؛ ومطلقها المحمول على مقيدها، ومجملها المفسر بمبينها، إلى ما سوى ذلك من مناحيها، فإذا حصل للناظر من جملتها حكم من الأحكام فذلك هو الذي نطقت به حين استنطقت... فشأن الراسخين تصور الشريعة صورة واحدة يخدم بعضها بعضاً؛ كأعضاء الإنسان إذا صورت صورة متحدة^(١).

(١) الاعتصام (٢/٦٢).

الضابط السابع:

توخي الدقة العلمية عند تنزيل النص

وإسقاطه على الموضوع

لا شك أن من الخلل في الاستدلال بالنص وضعه في غير موضعه، وتنزيله في غير محله، وقديماً انتقد الصحابي الجليل عبد الله بن عمر مسلك الخوارج فقال: «إِنَّهُمْ انْطَلَقُوا إِلَى آيَاتِ نَزَلَتْ فِي الْكُفَّارِ، فَجَعَلُوهَا عَلَى الْمُؤْمِنِينَ»^(١).

وهذا من أبرز أسباب الانحراف في فهم النصوص والذي عانت منه الأمة قديماً وحديثاً، فيجدر بالمستدل بنصوص الكتاب والسنة أخذ الحيطة والحذر من الوقوع في هذا المسلك، فيحصل الخلل والقصور في فهم نصوص الكتاب والسنة.

يقول الأستاذ عمر عبيد حسنة: والمشكلة كل المشكلة قد تكون في هذا الفقه الغائب الذي هو فقه التنزيل الذي يمنحه سبب النزول والورود ذلك أن الأحكام الشرعية من الكتاب والسنة شاملة لجميع الأحوال والظروف التي يكون عليها

(١) أخرجه البخاري معلقاً باب قتل الخوارج والملحدين بعد إقامة الحجة عليهم (١٦/٩). قال الحافظ وصله الطبري في مسند علي من تهذيب الآثار وسنده صحيح».

الناس حتى يرث الله الأرض ومن عليها^(١).

وتنزيل النصوص على الواقع كان على عهد الصحابة رضي الله عنهم، فقد صح في حديث أسماء في قصة مقتل ابن الزبير أنها قالت وهي تخاطب الحجاج؛ «أَمَا إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَدَّثَنَا، «أَنَّ فِي نَقِيفٍ كَذَابًا وَمُيِيرًا» فَأَمَّا الْكَذَّابُ فَرَأَيْنَاهُ، وَأَمَّا الْمُيِيرُ فَلَا إِخَالَكَ إِلَّا إِيَّاهُ، قَالَ: فَقَامَ عَنْهَا وَلَمْ يَرِاجِعْهَا»^(٢).

قال النووي: وقولها في الكذاب فرأيناه تعني به المختار بن أبي عبيد الثقفي كان شديد الكذب ومن أقبحه ادعى أن جبريل ﷺ يأتيه واتفق العلماء على أن المراد بالكذاب هنا المختار بن أبي عبيد، وبالمبير الحجاج بن يوسف، والله أعلم^(٣).

وقد يحصل اجتهاد من بعض الصحابة في تنزيل النصوص ويقع خلاف في ذلك؛ مثل موضوع حديث ابن صياد فقد جزم بعضهم بأنه المسيح الدجال، لوجود بعض الأوصاف فيه؛ فكان جابر يحلف بالله أنه هو الدجال، وقال بعضهم بأنه دجال من الدجاجلة ونفوا بأن يكون هو المسيح الدجال^(٤).

(١) ينظر: بحوث مؤتمر النص الشرعي (١/١٦٨)، (١/٤٩٥).

(٢) أخرجه مسلم (٢٥٤٥).

(٣) شرح النووي على مسلم (١٦/١٠٠)، (٣/١٣٢).

(٤) انظر: مشكل الآثار للطحاوي (٧/٢٨٨).

يقول أحد الباحثين - وهو يتحدث عن التعامل الخاطيء مع أحاديث الفتن والملاحم -: «ومن الفهوم الخاطئة والتأويلات المتعسفة إسقاط أحاديث الفتن والملاحم، وتنزيلها على الوقائع المحددة، والأحداث المعينة، وقد نشط أصحاب هذا المنهج منذ حرب الخليج الثانية ثم حرب أفغانستان ثم حرب الخليج الثالثة، وأصدروا عددا من المؤلفات، راجت وانتشرت بأيدي العامة والجهلة، فأثرت في تصورهم للأحداث، وإدراكهم لطبيعة الصراع وساهمت في اتخاذ المواقف السلبية، وعاش الكثير منهم في خوف وذعر وترقب»^(١).

ويراعى أيضاً في تنزيل نصوص الكتاب والسنة الحالات التي تمر بها الأمة، فالأمة تختلف حالها ما بين استضعاف وقوة، فما يعمل به في حالات الاستضعاف يختلف عن ما يعمل به في حالات القوة، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «فمن كان من المؤمنين بأرض هو فيها مستضعف أو في وقت هو فيه مستضعف فليعمل بآية الصبر والصفح والعفو عن من يؤذى الله ورسوله من الذين أوتوا الكتاب والمشركين، وأما أهل القوة فإنما يعملون بآية قتال أئمة الكفر الذين يطعنون في الدين، وبآية قتال الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوه الجزية عن يد وهم صاغرون»^(٢).

(١) أحاديث الفتن والملاحم بحوث الندوة (٣: ١١٣٤).

(٢) الصارم المسلول، لابن تيمية (ص: ٢٢١).

الضابط الثامن:

القراءة المتأنية الفاحصة للموضوع الذي

يكتب فيه الباحث

السنة النبوية منهل عذب، ومعين لا ينضب، ومورد لا ينقطع، للمعارف والعلوم والأحكام على تنوعها واختلافها، وهي المصدر الثاني للتشريع، ولهذا نجد في كتب الشروح وغيرها استخراج علوم ومعارف متنوعة من السنة في مجالات كثيرة: عقدية وفقهية وأصولية ومقاصدية وآداب وسلوك وأخلاق، في تكامل وترابط بين العلوم ومع تطور الدراسات والعلوم والمعارف والفنون في الزمن المعاصر، فقد سار المعاصرون على خطى العلماء السابقين في تحليل النصوص الحديثة، واستخرج ما فيها من معارف وعلوم معاصرة على اختلافها وتنوعها: تربوية وتعليمية واجتماعية ونفسية وإدارية واقتصادية وسياسية وإعجاز علمي وغير ذلك.

وما من قيم حضارية صحيحة ونافعة في العلوم الإنسانية إلا ونجد أصولها في السنة النبوية، فهي تُؤصل لمعارف وعلوم معاصرة كثيرة، فهي منهاج للحياة، وصالحة لكل زمان ومكان، وهي بيان وتفسير للقران الكريم المصدر الأول

للتشريع، وحيث اتجه المعاصرون لتنزيل نصوص السنة على معارف وعلوم متنوعة تربوية وتعليمية، واقتصادية، وإدارية، وسياسية وغير ذلك، فيتعين على من يكتب، التحقيق والتدقيق والاستقصاء والفهم التام للعلوم والمعارف حتى لا يحصل الزلل والخطأ في فهمها ومعرفتها، ومن ثم ربطها وإقحامها في نصوص السنة.

ويحسن التنبيه في هذا المقام إلى بيان أهمية التأكد من ثبوت الحقائق التي يُستدل لها من السنة، حتى لا يقع إقحام نصوص السنة في غير محلها وتنزيلها في غير موضعها، ويقع التكلف ولي أعناق النصوص، فمن يكتب في الإعجاز العلمي أو غيره من الأمور المعاصرة ينبغي له العناية بهذا الجانب.

الضابط التاسع:

الاستحضار عند النظر في النصوص الحديثية
أنه لا تعارض بين النقل الصحيح والعقل الصريح
والقاعدة أن صريح المعقول يوافق صحيح المنقول.

إن منهج أهل السنة والجماعة في فهم نصوص الوحيين
أنها لا تعارض بالعقل، فإذا وقع التعارض فيكون لعدم صراحة
دلالة العقل أو عدم صحة الدليل النقلية، وإذا لم يستطع العقل
إدراك معنى النص يقدم الإنسان النص لأن النقل ثابت معصوم
عن الخطأ، أما العقل فمتغير وغير معصوم من الخطأ.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - « ما علم
بصريح العقل لا يتصور أن يعارضه الشرع البتة، وقد تأملت
ذلك في عامة ما تتنازع الناس فيه، فوجدت ما خالف النصوص
الصحيحة شبهات فاسدة يُعلم بالعقل بطلانها، بل يُعلم بالعقل
ثبوت نقيضها الموافق للشرع»^(١).

(١) درء تعارض العقل والنقل (١/١٤٧).

الضابط العاشر:

الأخذ بفهم السلف الصالح للنصوص الشرعية

فهم الصحابة رضي الله عنهم ومن سار على نهجهم للنصوص هو الفهم الصحيح السليم، فالقرآن قد تنزل على الصحابة وتلقوه عن النبي ﷺ، وسألوه عما أشكل عليهم، فهم أعلم بمراد الله ومراد رسوله ﷺ من غيرهم.

يقول الحافظ ابن القيم منوها بمكانة الصحابة في فهم الكتاب والسنة: « رأي أفقه الأمة، وأبر الأمة قلوبا، وأعمقهم علما، وأقلهم تكلفا، وأصحهم قصودا، وأكملهم فطرة، وأتمهم إدراكا، وأصفاهم أذهانا، الذين شاهدوا التنزيل، وعرفوا التأويل، وفهموا مقاصد الرسول ﷺ؛ فنسبة آرائهم وعلومهم وقصودهم إلى ما جاء به الرسول ﷺ كنسبتهم إلى صحبته؛ والفرق بينهم وبين من بعدهم في ذلك كالفرق بينهم وبينهم في الفضل؛ فنسبة رأي من بعدهم إلى رأيهم كنسبة قدرهم إلى قدرهم. ^(١)»

وقال في موضع آخر: « فلا ريب أنهم كانوا أبر قلوبا، وأعمق علما، وأقل تكلفا، وأقرب إلى أن يوفقوا فيها لما لم نوفق له

(١) إعلام الموقعين لابن القيم (١/٦٣).

نحن؛ لما خصهم الله تعالى به من توفد الأذهان، وفصاحة اللسان، وسعة العلم، وسهولة الأخذ، وحسن الإدراك وسرعته، وقلة المعارض أو عدمه، وحسن القصد، وتقوى الرب تعالى؛ فالعربية طبيعتهم وسليقتهم، والمعاني الصحيحة مركوزة في فطرتهم وعقولهم، ولا حاجة بهم إلى النظر في الإسناد وأحوال الرواة وعلل الحديث والجرح والتعديل، ولا إلى النظر في قواعد الأصول وأوضاع الأصوليين، بل قد غنوا عن ذلك كله، فليس في حقهم إلا أمران: أحدهما: قال الله تعالى كذا، وقال رسوله كذا، والثاني: معناه كذا وكذا، وهم أسعد الناس بهاتين المقدمتين، وأحظى الأمة بهما، فقواهم متوفرة مجتمعة عليهما. (١)

وقد أكد ابن عباس رضي الله عنهما هذه الخصيصة في الفهم لأصحاب النبي ﷺ فإنه لما ناظر الخوارج قال لهم: (أَتَيْتُكُمْ مِنْ عِنْدِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ الْمُهَاجِرِينَ، وَالْأَنْصَارِ، وَمِنْ عِنْدِ ابْنِ عَمِّ النَّبِيِّ ﷺ وَصِهرِهِ، وَعَلَيْهِمْ نُزِّلَ الْقُرْآنُ، فَهُمْ أَعْلَمُ بِتَأْوِيلِهِ مِنْكُمْ، وَلَيْسَ فِيكُمْ مِنْهُمْ أَحَدٌ...) (٢).

(١) إعلام الموقعين لابن القيم (٤/ ١١٣).

(٢) رواه النسائي في الكبرى (٥/ ١٦٥) في كتاب الخصائص، ذكر مناظرة عبد الله بن عباس رضي الله عنهما للحرورية واحتجاجه فيما أنكروه على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- حديث رقم (٨٥٧٥).

فقد احتج ابن عباس رضي الله عنهما بفهم الصحابة على بطلان دعوى الخوارج^(١).

يقول الشاطبي - رحمه الله - « فلهذا كله يجب على كل ناظر في الدليل الشرعي مراعاة ما فهم منه الأولون، وما كانوا عليه في العمل، فهو أحرى بالصواب، وأقوم في العلم والعمل »^(٢).

ويقول الحافظ ابن رجب الحنبلي رحمه الله موضحاً وموجزاً أهم سمات مذهب أهل الحديث في فقه السنة النبوية، مقارنةً بغيرهم: «... وأما فقهاء أهل الحديث العاملون به، فإن معظم همهم البحث عن معاني كتاب الله عزَّ وجلَّ وما يفسره من السننِ الصحيحة، وكلام الصحابة والتابعين بإحسان، وعن سنة رسول الله ﷺ، وصحيحها وسقيمها، ثم الفقه فيها وتفهمها والوقوف على معانيها، ثم معرفة كلام الصحابة والتابعين لهم بإحسان، في أنواع العلوم من التفسير والحديث، ومسائل الحلال والحرام، وأصول السنة، والزهد والرقاق، وغير ذلك، وهذه طريقة الإمام أحمد ومن وافقه من أهل

(١) الفتوى وفهم النص الشرعي د. سعد بن رجاء بن فريج العوفي ص:

(٢) الموافقات للشاطبي (٣/ ٢٨٩).

الحديث الربّانيّين، وفي معرفة هذا شُغِلَ شاغِلٌ عن التشاغل بما أحدث من الرأي مما لا يُتَنَفَعُ به ولا يَنَقَعُ، وإنما يُورِث التجادُلُ فيه الحُصومَاتِ والجِدَالَ، وكَثْرَةَ القيلِ والقَالِ»^(١).

وقال في موضع آخر: «فالعلم النافع من هذه العلوم كلها ضبط نصوص الكتاب والسنة وفهم معانيها والتقيد في ذلك بالمأثور عن الصحابة والتابعين وتابعيهم في معاني القرآن والحديث، وفيما ورد عنهم من الكلام في مسائل الحلال والحرام، والزهد، والرفائق، والمعارف، وغير ذلك»^(٢).

ومدرسة فقهاء الحديث التي أشار إليها ابن رجب تميزت بإتباع الحديث والآثار وتضييق دائرة الرأي والقياس، مع سهولة الفهم، ويسره، والبعد عن الترف الفقهي، وتقدير المسائل وفرضها، ومعارضة الأحاديث بأصول معينة وقياس ونحو ذلك.

فمن تراجم البخاري - رحمه الله - في «جامعه الصحيح»: (بَابُ مَا يُذَكَّرُ مِنْ ذَمِّ الرَّأْيِ وَتَكْلُفِ الْقِيَاسِ...)^(٣).

(١) جامع العلوم والحكم (١/٢٦٣)، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد (٤٥/٤٤).

(٢) فضل علم السلف على الخلف لابن رجب (٦/١).

(٣) صحيح البخاري، (٩/١٠٠).

الضابط الحادي عشر:

مراعاة أوصاف الأحاديث النبوية.

أطلق الأئمة على بعض الأحاديث أوصافاً معينة وإذا استحضرتها المدارس للسنّة يستفيد في فهمها على الوجه المطلوب، ونضرب بعض الأمثلة:

١- وصفت بعض الأحاديث بأنها أحاديث وعيد، وهي الأحاديث المتضمنة لعقوبات أخروية على بعض المعاصي والمناهي الشرعية مثل دخول النار، أو نفي دخول الجنة، كعقوق الوالدين وقطيعة الرحم والنميمة وغير ذلك من كبائر الذنوب، وهذه تفهم على أن هذه العقوبات تحت مشيئة الله إن شاء الله عذب أصحابها وإن شاء غفر لهم؛ لعموم قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾^(١)، ثم إنها تكفر بالتوبة الصادقة وقد تكفر بالأعمال الصالحة وغيرها من مكفرات الذنوب، وهذا مذهب أهل السنة والجماعة لمرتكب الكبيرة.

٢- وصف أحاديث بأنها أحاديث وعد مثل الأحاديث التي رتبت دخول الجنة والنجاة من النار على القيام ببعض

(١) سورة النساء الآية (٤٨).

الأعمال الصالحة، أو النطق بشهادة التوحيد وهي كثيرة، وهذه تفهم على أن هذا الوعد يتطلب توفر شروط وانتفاء موانع، والشروط مثل أداء الواجبات والفرائض، وتجنب المحرمات، والموانع، ألا يحصل ارتكاب ما يخرج من الملة مثل أن ينكر أمراً معلوماً من الدين بالضرورة أو يعتقد عكسه.

٣- أحاديث وصفت بأنها أحاديث صفات، وهي الأحاديث المتضمنة لصفات البارئ سبحانه وتعالى مثل كلامه، ونزوله، ومجيئه، وضحكه، وعجبه، واستوائه وغير ذلك، فهذه يجب أن يعتقد فيها المسلم ما عليه مذهب أهل السنة والجماعة من الإيمان بها من غير تكييف، ولا تمثيل، ولا تعطيل، على حد قوله سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾^(١)، وكان السلف يقولون: تمر كما جاء بلا كيف، ويقولون: قراءتها تفسيرها، وقال الإمام مالك لما سئل عن الاستواء: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة^(٢).

٤- أحاديث ذكر أهل العلم أنها خرجت مخرج التغليظ أو

(١) سورة الشورى الآية (١١).

(٢) الرد على الجهمية للدارمي (١/٦٦)، أصول اعتقاد أهل السنة اللالكاني (٣/٤٤١).

التحذير، أو التهديد، أو التوبيخ، فهذه لا تحمل على ظاهرها، وقد يقع اختلاف العلماء في ذلك، فعلى الدارس للسنة أن ينتبه لهذا ويلاحظه.

٥- توصف بعض الأحاديث بأنها آداب ويقصد أنها ليس على سبيل الوجوب فيلاحظ ذلك.

ويشار هنا إلى تنوع مقامات النبي ﷺ، فالرسول ﷺ له مقامات عديدة، فهو المبلغ عن ربه، وهو رسول رب العالمين، والأصل في سنته التشريع والتبليغ عن الله سبحانه وتعالى ولكن قد يتصرف بحكم أنه الحاكم الشرعي، أو القاضي، أو المفتي، فيراعى فهم بعض الأحاديث بملاحظة هذه الجهات. وقد بسط القرافي القول في ذلك مع الضرب بالأمثلة في كتابه الفروق، وفي رسالة مفردة^(١).

(١) قال القرافي: فكل ما قاله ﷺ، أو فعله على سبيل التبليغ كان ذلك حكما عاما على الثقلين إلى يوم القيامة فإن كان مأمورا به أقدم عليه كل أحد بنفسه وكذلك المباح وإن كان منهيًا عنه اجتنبه كل أحد بنفسه وكل ما تصرف فيه ﷺ بوصف الإمامة لا يجوز لأحد أن يقدم عليه إلا بإذن الإمام اقتداء به ﷺ، ولأن سبب تصرفه فيه بوصف الإمامة دون التبليغ يقتضي ذلك وما تصرف فيه ﷺ، بوصف القضاء لا يجوز لأحد أن يقدم عليه إلا بحكم حاكم اقتداء به ﷺ، ولأن السبب الذي لأجله تصرف فيه ﷺ بوصف القضاء يقتضي ذلك وهذه هي الفروق بين هذه القواعد الثلاث. الفروق للقرافي ١/ ٢٠٦.

وقد يتصرف النبي ﷺ على سبيل المصالحة بين خصمين
يفهم الحديث على هذا الوجه، مثل ما فعل النبي ﷺ حين
اختصم إليه الزبير والأنصاري في شراج الحرة، فيلاحظ أن
النبي ﷺ لم يستكمل حق الزبير ثم لما غضب الأنصاري
استكمل النبي ﷺ لابن الزبير حقه^(١).

وكذلك ما جاء في قصة كعب بن مالك حين طالب عبدالله
بن أبي حدرد، كان له عليه فارتفعت أصواتهما في المسجد،
فخرج الرسول ﷺ فقال: يا كعب وأشار بيديه أي ضع الشطر،
فرضي كعب فأخذ نصف المال الذي له على ابن أبي حدرد^(٢)،
فهذا فعله النبي ﷺ على سبيل المصالحة.

وقد ذكر الشيخ العلامة محمد الطاهر بن عاشور بعض
أحوال النبي ﷺ لخصها فيما يأتي^(٣):

- التشريع والفتوى، والقضاء، والإمارة، والصلح،
والإشارة على المستشار، والنصيحة، وتكميل النفوس،
وتعليم الحقائق العلية، والتأديب.

(١) البخاري (٢٣٥٩)، ومسلم (٢٣٥٧).

(٢) البخاري (٢٤٢٤).

(٣) ينظر: مقاصد الشريعة ص ٢٨ - ٣٩.

ولا شك أن الدارس للسنة يستفيد عند استحضاره في فقه الحديث النبوي مع مراجعته لما قرره أهل العلم عند شروحه لهذه الأحاديث حتى لا يقع في فهم خاطئ، أو يستقل بفهم ليس له فيه إمام من الأئمة السابقين.

وقد يشار هنا إنه قد تدل القرائن في حالات ضيقة محدودة، أن بعض أموره ﷺ لم يقصد بها التشريع، مثل ما فعله النبي ﷺ اتفاقاً من غير قصد مثل الأماكن التي نزلها وصلى فيها في أسفاره مثلاً، وكذلك بعض الأمور التي هي من قبيل الجبلة أو العادة، مثل ترك شعر الرأس أو حلقه، أو ما يتعلق باللباس مثل الإزار، والرداء، والعمامة، ونحو ذلك، ومثل ما ذكره بعض أهل العلم في أحاديث الطب أنه يراعى في بعضها أن تكون من العام المخصوص بحسب الأزمان، والأماكن، والأشخاص، والأحوال، كما قرر هذا الحافظ ابن القيم، والمقصود الإشارة فقط^(١)، وهذا من تمام فهم سنته ﷺ.

هذا والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.



(١) ينظر: زاد المعاد ٤/ ٧٢-٩٨.

المراجع

١. القرآن الكريم .
٢. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه = صحيح البخاري، المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ، عدد الأجزاء: ٩
٣. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، عدد الأجزاء: ٥
٤. سنن أبي داود، المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي، السَّجِسْتَانِي (المتوفى: ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، عدد الأجزاء: ٤

٥. سنن الجامع الكبير - سنن الترمذي، المؤلف: محمد بن عيسى بن سَورة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، المحقق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، سنة النشر: ١٩٩٨ م، عدد الأجزاء: ٦.

٦. خصائص مسند الإمام أحمد، المؤلف: محمد بن عمر بن أحمد بن عمر بن محمد الأصبهاني المدني، أبو موسى (المتوفى: ٥٨١هـ)، الناشر: مكتبة التوبة، الطبعة: ١٤١٠هـ - ١٩٩٠ م، عدد الأجزاء: ١.

٧. السنن الكبرى، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسرَوِجِردِي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م

٨. الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (المتوفى: ٧٣٩هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرناؤوط،

الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - عدد الأجزاء: ١٨ (١٧ جزء ومجلد فهارس).

٩. المستدرك على الصحيحين، المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥ هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١، عدد الأجزاء: ٤

١٠. شرح مشكل الآثار، المؤلف: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك المعروف بالطحاوي (المتوفى: ٣٢١ هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى - ١٤١٥ هـ، ١٤٩٤ م، عدد الأجزاء: ١٦ (١٥ جزء للفهارس)

١١. السنن الكبرى، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣ هـ)، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرنؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت،

الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م، عدد الأجزاء:
(١٠ و ٢ فهارس).

١٢. شعب الإيمان، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُو جَرْدِي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨ هـ)، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي، صاحب الدار السلفية ببومباي - الهند، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م، عدد الأجزاء: ١٤ (١٣)، ومجلد للفهارس).

١٣. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦ هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢، عدد الأجزاء: ١٨ (في ٩ مجلدات).

١٤. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣ هـ)، تحقيق: مصطفى العلوي،

محمد عبد الكبير البكري، الناشر: وزارة الأوقاف
والشؤون الإسلامية. المغرب، عام النشر: ١٣٨٧ هـ
الأجزاء: ٢٤.

١٥. الاعْتِصَام، المؤلف: إبراهيم بن موسى بن محمد
اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (المتوفى: ٧٩٠ هـ)،
تحقيق ودراسة: الجزء الأول: د. محمد بن عبد الرحمن
الشقير، الجزء الثاني: د. سعد بن عبد الله آل حميد، الجزء
الثالث: د. هشام بن إسماعيل الصيني، الناشر: دار ابن
الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية،
الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م، عدد الأجزاء: ٣.

١٦. فتح الباري شرح صحيح البخاري، المؤلف: زين الدين
عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السلامي،
البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥ هـ)،
حقيق - محمود شعبان، وجماعة، الناشر: مكتبة الغرباء
الأثرية - المدينة النبوية، الحقوق: مكتب تحقيق دار
الحرمين - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.

١٧. عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن
القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته،
المؤلف: محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر،

أبو عبد الرحمن، شرف الحق، الصديقي، العظيم آبادي
(المتوفى: ١٣٢٩هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية -
بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٥ هـ، عدد الأجزاء: ١٤.

١٨. فتح الباري شرح صحيح البخاري، المؤلف: أحمد بن
علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار
المعرفة - بيروت، ١٣٧٩، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه:
محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف
على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات
العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، عدد الأجزاء:

١٩. الفتاوى الكبرى لابن تيمية، المؤلف: تقي الدين أبو
العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد
الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي
الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، الناشر: دار الكتب
العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ، عدد الأجزاء: ٦.

٢٠. الموافقات، المؤلف: إبراهيم بن موسى بن محمد
اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (المتوفى: ٧٩٠هـ)،
المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر:
دار ابن عفان، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/
١٩٩٧م، عدد الأجزاء: ٧.

٢١. الصارم المسلول على شاتم الرسول، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: محمد محي الدين عبد الحميد، الناشر: الحرس الوطني السعودي، المملكة العربية السعودية، الطبعة: - عدد الأجزاء: ١.

٢٢. اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: ناصر عبد الكريم العقل، الناشر: دار عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة: السابعة، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م، عدد الأجزاء: ٢.

٢٣. درء تعارض العقل والنقل، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود

الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية،
١٤١١ هـ - ١٩٩١ م، عدد الأجزاء: ١٠.

٢٤. لمدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، المؤلف:
عبد القادر بن أحمد بن مصطفى بن عبد الرحيم بن
محمد بدران (المتوفى: ١٣٤٦ هـ)، د. عبد الله بن عبد
المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت،
الطبعة: الثانية، ١٤٠١ هـ، عدد الأجزاء: ١.

٢٥. البرهان في علوم القرآن، المؤلف: أبو عبد الله بدر
الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى:
٧٩٤ هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة:
الأولى، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م، الناشر: دار إحياء الكتب
العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، (ثم صورته دار
المعرفة، بيروت، لبنان - وبنفس ترقيم الصفحات)،
عدد الأجزاء: ٤.

٢٦. زاد المعاد في هدي خير العباد، المؤلف: محمد بن أبي
بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية
(المتوفى: ٧٥١ هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت
- مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، الطبعة: السابعة
والعشرون، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤ م، عدد الأجزاء: ٥.

٢٧. الفروق = أنوار البروق في أنواع الفروق، المؤلف: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (المتوفى: ٦٨٤هـ)، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ، عدد الأجزاء: ٤.

٢٨. بدائع الفوائد، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، عدد الأجزاء: ٤.

٢٩. الكشف والبيان عن تفسير القرآن، المؤلف: أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق (المتوفى: ٤٢٧هـ)، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢٢، هـ الأجزاء: ١٠.

٣٠. النكت على كتاب ابن الصلاح، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة

- الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية،
عدد المجلدات: ٢، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.
٣١. كتاب ضوابط الاستدلال بالسنة على مسائل الإعجاز
العلمي، ضمن مجلة جامعة الملك سعود العلوم
التربوية والدراسات الإسلامية.
٣٢. مقاصد الشريعة الإسلامية، المؤلف: -، الناشر:
الكتاب منشور على موقع وزارة الأوقاف السعودية
بدون بيانات، عدد صفحات (الكتاب الورقي): ٢٢.
٣٣. سجل بحوث مؤتمر النص الشرعي، القضايا والمنهج.
جامعة القصيم.
٣٤. موقع الهيئة العالمية للإعجاز في القرآن والسنة وضوابط
الاستدلال.
٣٥. « أصول الفقه، الذي لا يسع الفقيه جهله » د/ عياض
السلمي، دار التدمرية، المملكة العربية السعودية،
الطبعة الثالثة ١٤٢٩هـ.
٣٦. السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث.